

كان على عادة امته قدرا وحلا وصفه ولا يفرقت اسم عليه لخم
به ولا يجوز الخادخه منها لا للرجل ولا للمرأة فوحاشية الفليوي
مطلقا ويجوز تخليته المصنف بالفضة للرجل وبالذهب والفضة
للمرأة على من حرم عليه وهو الرجل والخمر البالغ العاقل
ما لم يكن الابن يسميها لبا كذا كان الابن يسميها لبا او
شك هل الاثر حر او لاجرم في هاتين الصورتين خلاف لابن
حجر في الثانية خلافا لما اكثره من غيره والميت فيهما في كل
هاتين فالسيرة رابعة ما طرزه وهو ما ركب بلا بدنة من
اخر يراها الصن كالسيرة وقوله اوقف اوقف اوقف
المعطية التي جعلها المتواضع على يتسوم اما استعمل بالبدنة
على التسويح ولا في كمال التسويح وقد ربه اصابع اي يسمو
عرضا وان اردطوله يعني ان قوله قد ربه اصابع مصطلح للمرض
واما الطول فلا يصابه بشرط ان لا يزيد وزنها عن النظر
والرقة على وزنها النوب فلا يخلد الا بشرط ان لا يعرف قد ر
عادة اي عادة امثال اللباس في غير نظر الى زيادة وزنها بدليل
الفرق الذي ذكره فان خالف عادة امثاله وجب قطع الزيادة
وان باه من هو عا دة بخلاف ما لو استراه من عا دة ذلك لانه
دوام النهي قد لا يجرى على خيط الفساح والميزان والنوز وخط
السجدة وفي تزيينها تردد وتعمل هدم رحلتها وكل خيط الحاطة
النحو والازرار وخط المصحف وكسب لاسي للدرهم وكل
عطا النوز كخطه لا عطا عظمة للرجل والى اسمان من الحرم متر
اخذ ران به ومنه ايام الزينة الا انها عليها بعد ما يدف المصنف
اي في كل لامتحان الكفاين لانهم مكرهون عليه عند وجود شدة
الاكثره ويجرم التسويح عليها واكثره عليها بغير حاجة لكان
الاجمور في فساوي الرماي ان السواد الذكر الكلف للعقب
حرام

حرام وزيادة الحر على الحجر جائز حيث كان منسوب الحطها او معد
سهاه فانه يتوزن قد يتصور في الحاجة كانه يوزن كالتزيين
كالنظر في الاستزابة ان قاسم به هه نحن لا في مسجد مطلقا
ولا في موضع وسار وموقوف ان لو نوسيد كراته ان دهن نحو الكبد
لا يصح به مطلقا لانه باع عطفها على دهن نحو
ليس في شخص بغير مفعول عنه ولا رطوبة الا في مسجد فانه لا
يجوز له فيه الا حاجة لانه لا يجوز ادخال الحياصة المسجد لغير
حاجة تزيينها اما حاجة يجوز في الفل الذي به الحياصة كحل
سنة اي فلا يخل بسه لادني ويحل لغيره الا حله نحو كلب ولا يخل بالاسه
الا نحو كلب وخرج باللس الا فراش والتد شرف على مطلقا ل
وترك دق الشبان اي الاولي ترك ذلك فانه لا يذهب
فيها اما لو كان ذلك للبيع فانه من العنن الحرام فيجب اعلام المشتري به
فصل في الحنافة

لغتان وقيل بالفتح اسم للميت في النفس وبالكسر النفس وعليه
المت وقيل بالناس وعلم الموت بانه بالكسر اسم للنفس لو كان
اصلا على هذه اجازة بالكسر حيث ما لم يرد النفس بان اراد الميت
او اطلق من حيزه اي على سائر المتنا بدو اذا التشر حاصل
لكل حال فائدة ان حال النفس يادي وكل يوم فيقول انظر
الى عقلت انما امرها بالفتك اناس يريدون ان يكرسوا مشايي بمشاك
على حمة قرض الكفاية اذا علم به جاهة فان لم يعلم الا واحد
لغيره عليه وكذا اذا كان عدم علمه عن تقصير بان كان جارا له
من اثاره اي الموت خلافا لثبوتها بعبارة المتناح اجب
علمه بغير علمه ما اذا سفت الحياصة ايضا الى البدن كافي
ثم انه في فراجه عمل كافر وان كان حراما عليه كانه لا
حسية لا عرف بالرفع عطفها على عمل اي لا يلقى عرف او يسيل

15